الأمم المتحدة S/PV.7880

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٨٨٠

الأربعاء، ٨ شباط/فبراير ٢٠١٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد يلتشينكو	(أوكرانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد يورينتي سوليث
	السنغال	السيد سيس
	السويد	السيد فافيركا
	الصين	السيد جانغ ديانبن
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد توميش
	مصر	السيد قنديل
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن
	اليابان	السيد أوكامورا

جدول الأعمال

الحالة في كوت ديفوار

التقرير المرحلي النهائي للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2017/89)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1703380 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في كوت ديفوار

التقرير المرحلي النهائي للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2017/89)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل كوت ديفوار إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بمعالي السيد مارسيل أمون – تانوه، وزير خارجية جمهورية كوت ديفوار.

٣٩ وفقا للمادة من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة عايشتو مينداودو، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/89، التي تتضمن التقرير المرحلي النهائي للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

أعطي الكلمة الآن للسيدة منداودو.

السيدة مينداودو (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشكركم وأعضاء مجلس الأمن، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لعرض آخر تقرير (S/2017/89) للأمين العام عن الحالة في كوت ديفوار، لموافاة المجلس بمعلومات بشأن التطورات الرئيسية الأخيرة في البلد.

ومنذ آخر مرة قدمت فيها إحاطة إعلامية إلى المجلس (انظر S/PV.7601)، قبل أكثر من عام بقليل، اجتازت كوت ديفوار مرة أخرى امتحانا في بإجرائها لانتخابات ديمقراطية، بما في استفتاء دستوري في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ وانتخابات الهيئة التشريعية في ١٨ كانون الأول/ديسمبر. وعلى الرغم من بعض الاحتجاجات التي وقعت قبل الاستفتاء وبعض المشاكل على مختلف مراكز الاقتراع خلال الانتخابات التشريعية، صوت شعب كوت ديفوار بسلام وبهدوء. وقد جرى إقرار التحقق من النتائج النهائية من جانب المجلس الدستوري في أجواء سلمية ومنتظمة. واتفقت جميع البعثات المراقبة – الوطنية والإقليمية والدولية – على أن نتائج التصويت جسدت إرادة الناخبين وأن تنظيم الاستفتاء والانتخابات كان شفافا وجديرا بالثقة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لكي أثني على أبناء شعب كوت ديفوار لتصميمهم على الحفاظ على جو سلمي طوال العملية؛ والسلطات الوطنية، بما في ذلك اللجنة الانتخابية المستقلة، على تنظيم عمليتي الانتخابات بدون حوادث كبرى؛ وأخيرا، قوات الأمن على قيامها بدورها لتأمين العملية الانتخابية على نحو بهدوء وكفاءة.

وكما فعلت قبل الانتخابات الرئاسية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، في الفترة المفضية إلى الاستفتاء الدستوري والانتخابات التشريعية، استخدمت مساعي الحميدة لتشجيع مختلف الجهات صاحبة المصلحة على المحافظة على بيئة منظمة تمهيدا للحملات الانتخابية، وهو ما قامت به. وعلى وجه الخصوص، فقد قامت نساء كوت ديفوار بدور نشط في تعزيز وتنفيذ نهج غير متحزب فيما يتعلق بالمسائل ذات الاهتمام الوطني. وخلال الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٥ والاستفتاء والانتخابات التشريعية لعام ٢٠١٥، شاركن بنشاط في المناقشات بشأن المسائل الاجتماعية والاقتصادية والأمنية

والسياسية. وعدد كبير منهن ترشحن للانتخابات التشريعية، ولئن كان عدد المقاعد التي تشغلها النساء في الجمعية الوطنية قد انخفض، على الرغم من الإعلان في الدستور الجديد عن المساواة بين الجنسين، فإن هذا الأمر يبشر بالخير فيما يتعلق بزيادة مشاركة المرأة في الانتخابات المقبلة والمناصب العامة، فمن بين أمور أخرى. ولذلك، أود أن أشيد بالجهود الدؤوبة التي بذلتها الحكومة، والأحزاب السياسية من الأغلبية والمعارضة، والمجتمع المدني، والزعماء التقليديون والقيادات الدينية والمجتمعية، والجماعات النسائية والشبابية.

إن الدستور الجديد، الذي أطلق الجمهورية الثالثة، والبرلمان التمثيلي الجديد، الذي انبثق عن انتخابات شاملة للجميع، يمنح كوت ديفوار فرصة وزخما للتوطيد الكامل لمكتسبات البلد ويرسي الاستقرار الطويل الأجل، لا سيما إذا بذل الجهود لضمان انتفاع الناس من فوائد الانتعاش الاقتصادي الذي تحقق منذ الأزمة التي أعقبت انتخابات ٢٠١٠ و ٢٠١١، ولتمكينهم من الاستفادة الكاملة من ذلك النمو.

وفي حين أن المصالحة الوطنية تحرز تقدما أبطأ بكثير من الانتعاش الاقتصادي، ما زلنا نشهد إنجازات ملحوظة. وهذا يعزى جزئيا إلى نشر تقرير لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة – حسبما أوصى به مجلس الأمن في قراره ٢٢٢٦ (٢٠١٥)، والذي يشكل خطوة كبيرة إلى الأمام بالنسبة لعملية المصالحة الوطنية – وأيضا إلى قرب موعد إنشاء مجلس الشيوخ الجديد، الذي يمكن أن يسرع المصالحة الوطنية بشكل كبير. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت الحكومة تعويض ضحايا الأزمات السابقة، وإلغاء تجميد الأصول، واستعادة الممتلكات المحتلة. وفي الخطاب الذي ألقاه الرئيس واتارا بمناسبة السنة الجديدة، قام أيضا بالعفو عن ٢,٩٤٢ من المحتجزين، بمن في ذلك بعض الذين سجنوا بعد أزمة ما بعد الانتخابات. وكل ذلك أسهم في زخم إيجابي. غير أن إمكانية محاكمة الذين يزعم أنهم ارتكبوا جرائم أثناء فترة ما بعد الانتخابات ما زالت ضعيفة. وفي هذا الصدد، ولضمان الاستقرار الطويل الأجل في كوت ديفوار، من الأهمية بمكان أن تجرى التحقيقات بسرعة وبصورة كاملة، إذا أردنا تهيئة الظروف التي يمكن أن يقدم فيها إلى العدالة جميع الأشخاص الذين ارتكبوا انتهاكات أو خروقات خطيرة لحقوق الإنسان، بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية.

ومن ناحية أخرى، فإن أوجه التأخير في محاكمة الجناة المزعومين بارتكاب الانتهاك الجنسي والعنف الجنساني وفي توفير الرعاية للضحايا، على الرغم من الجهود الوقائية المبذولة في هذا الصدد على مدى السنوات العشر الماضية، لا تزال تشكل مصدرا للقلق. والبت في هذه القضايا في الوقت المناسب أمر بالغ الأهمية لكفالة الأمن ودعم الضحايا الذين يمثلون أشد عناصر المجتمع ضعفا – أي النساء والأطفال.

وتمكّنت الشرطة الوطنية والدرك والقوات المسلحة لكوت ديفوار من تأمين الاستفتاء والانتخابات التشريعية بفعالية على الرغم من بعض القيود والتحديات. ولئن كان صحيحا أن بعض أفراد القوات المسلحة تمردوا في كانون الثاني/يناير احتجاجا على مرتباتهم ومستوياتهم المعيشية – وغيرهم من أفراد الدرك، والموظفين المعنيين بشؤون السجون، ورجال الإطفاء الذين حاولوا أن يحذو حذوهم والمناداة بالمطالب نفسها – فإن أعمال التمرد هذه كشفت أنه يجب مواصلة بذل الجهود لتعزيز مستويات المعيشة للجنود وإنشاء جيش محترف.

والتنفيذ العاجل للقانون المتعلق بتنظيم قطاع الدفاع والقوات المسلحة في كوت ديفوار لعام ٢٠١٥، وقانون التخطيط العسكري ٢٠١٦-٢٠٢٠، وقانون التخطيط للأمن الداخلي ٢٠١٦-٢٠٢٠، أمور يجب أن تعالج بنجاح ونهائيا الشكاوى التي تم تسليط الضوء عليها. والتمرد الذي حصل في

كانون الثاني/يناير جاء انعكاسا للتمرد الذي حصل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ من حيث أن الأسلوب هو نفسه: المطالب مماثلة؛ وسوّيت كلتا الحالتين بالطريقة ذاتها، من خلال اتفاق تفاوضي؛ و لم يعاقب أي جندي على عصيانه. لذلك، فإن تنفيذ تلك القوانين جزء أساسي لعملية تحويل القطاع الأمني الذي يجب، في جملة أمور، أن يتطرق إلى موضوعَي المهنية والمسؤولية.

ومن الضروري بالتالي أن تواصل حكومة كوت ديفوار جعل إصلاح قطاع الأمن أولوية – الجيش والدرك والشرطة – فضلا عن إعادة الإدماج المستدام للمقاتلين السابقين في المجتمع، بدعم من شركائها الثنائيين والمتعددي الأطراف.

ولا تزال الحالة الأمنية في كوت ديفوار مستقرة. ولقد أثبتت مؤسساتها الأمنية الوطنية قدرتها على التصدي بفعالية وإنصاف للتهديدات الأمنية الكامنة، سواء داخل البلد أو خارجه. ومع ذلك، ما فتئت هناك بعض التحديات التي تتعلق بالتجهيز السليم لوكالات إنفاذ القانون وتمويلها. وتراجعت أيضا انتهاكات حقوق الإنسان المبلّغ عنها خلال السنوات الخمس الماضية.

وفي العامين الماضيين، قامت البعثة بدعم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كوت ديفوار من خلال توفير الدعم المؤسسي وبناء القدرات على الصعيدين الوطني والمحلي، بهدف تحسين القدرة على الرصد والتحقيق والإبلاغ عن الانتهاكات والتجاوزات التي تتعرض لها حقوق الإنسان، عملا بتشريعات البلد والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي صدّقت عليها كوت ديفوار. وسوف تتمكن اللجنة بعدئذٍ من أن تتولى، في جملة أمور، الرصد وتنفيذ الآلية المشتركة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (عملية الأمم المتحدة) والقوات المسلحة المنشأة في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٥، بغية اتخاذ إجراءات سريعة ضد أي ادعاء بانتهاك جنود لحقوق الإنسان.

ومنذ اتخاذ القرار ٢٢٨٤ (٢٠١٦)، عملنا بشكل وثيق مع الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الرئيسيين بشأن تطوير خطة انتقالية لعملية الأمم المتحدة، كان قد أقرها رسميا أصحاب المصلحة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. فهي تحدد الأولويات المتبقية في ستة مجالات رئيسية هي: التماسك الاجتماعي؛ حقوق الإنسان؛ إصلاح قطاع الأمن؛ نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإدارة الأسلحة ونزع سلاح المدنيين؛ الدفاع والأمن وإنفاذ القانون؛ والاتصالات، لا سيما انتقال إذاعة عملية الأمم المتحدة التي تعمل على موجة إف إم. وأود أن أشيد بالحكومة الإيفوارية على جهودها الدؤوبة لكفالة أن يجري الانتقال وفقا لتوصيات الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، تحدد الخطة أيضا الشركاء في التنفيذ والاحتياجات من الموارد. ولقد اكتمل تقريبا انتقال تلك المهام ذات الأولوية إلى الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الآخرين .

وفي الوقت نفسه، فإننا ماضون وفقاً للموعد المحدد لإنهاء عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تماما بحلول ٣٠ حزيران/يونيه. فقد تراجع عدد الموظفين المدنيين تدريجيا، وبحلول نهاية نيسان/أبريل سيبقى ١٥٩ موظفا فحسب – يعمل منهم ١٤٨ موظفا بشكل حصري على إنهاء وجود البعثة. وسوف تُغلق تماما المكاتب الميدانية البالغ عددها ٦١ مكتبا للشرطة المدنية والعسكرية بحلول ١٥ شباط/فبراير. وتجري تصفية أصول البعثة، وفقا للخطة التي وضعها واعتمدها مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وبحلول ذلك التاريخ، ستكون غالبية أفراد البعثة النظاميين قد غادرت كوت ديفوار.

وثمة معالم سياسية رئيسية تم التوصل إليها من خلال النجاح في إجراء الاستفتاء والانتخابات التشريعية في بيئة سلمية. ومن الناحية الاقتصادية، لا يزال البلد يمضي إلى الأمام بالترافق مع أعمال الهياكل الأساسية وزيادة الاستثمار المباشر الأجنبي. ومع ذلك، علينا مراعاة أن بعض التحديات لا تزال تتطلب الاهتمام والانخراط من جانب كوت ديفوار شعبا وحكومة

والدعم من شركائها. وعلى وجه الخصوص، يجب السعي بنشاط لتحقيق المصالحة الوطنية والتعجيل في إعمال العدالة الانتقالية؛ ويتعين إصلاح قطاع الأمن عملا بالقوانين الواجبة التطبيق؛ ويتعين إعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع على نحو مستدام؛ ويجب تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأبناء كوت ديفوار إذا أردنا أن نجنّب موظفي الخدمة المدنية من التقدم بمطالب مفاجئة والقيام بإضرابات ومظاهرات تشل البلد. وسوف تحدد جميع هذه التحديات، منفردة أو مجتمعة، مسار كوت ديفوار نحو الاستقرار الدائم.

إن مغادرة عملية الأمم المتحدة باتت أمرا وشيكا، ولم يتبق لها سوى أربعة أشهر. واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري وإعجابي تجاه كوت ديفوار شعبا وحكومة على التزامهما الراسخ بالابتعاد نهائيا عن الأزمة السابقة والتقدم نحو مستقبل يسوده السلام والرخاء المشترك. وأود أيضا أن أناشد شركاءنا بمواصلة دعم جهود الشعب الإيفواري، ولكن قبل كل شيء بمواصلة دعم تنفيذ الخطة الانتقالية – في الأجل القصير جدا – عن طريق تمويل الأنشطة المحددة في سبيل توطيد المكاسب التي حققتها عملية الأمم المتحدة خلال سنواتها الأربع عشرة في كوت ديفوار. وعندئذ فحسب سيشكّل تدخّل الأمم المتحدة في كوت ديفوار، من خلال العملية التي قامت بها، قصة نجاح حقيقية. وبالنسبة إلى جميع هذه المسائل، فإن الدعم المشترك من مجلس الأمن، والدول الأعضاء، والشركاء الدوليين، وفريق الأمم المتحدة القطري، يظل ضروريا لكفالة أن تكون وجهة كوت ديفوار وجهة لا رجعة فيها صوب السلام والاستقرار المستدامين.

وأخيرا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر البلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة على دعم الأمم المتحدة في خدمة السلام والأمن الدوليين. وأثني على قوات عملية الأمم المتحدة لما أبدته من شجاعة والتزام. فقد اضطلعت بدور حاسم ليصبح إحراز ذلك التقدم ممكنا.

أود أيضا أن أشيد بالأفراد العسكريين والمدنيين الذين ضحوا بأرواحهم في خدمة الأمم المتحدة في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

مرة أخرى أشكر أعضاء مجلس الأمن على دعمهم الثابت لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة ميندادو على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن الذين طلبوا الإدلاء ببيانات.

السيد بيرموديس (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أرحب بوزير خارجية كوت ديفوار، السيد مارسيل أمون تانوه، وأن أشكره على حضوره جلسة اليوم. وبالمثل، أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والسيدة عائشة ميندادو، على إحاطتها الإعلامية الشاملة، كما أثني على جهودها وعمل جميع أعضاء فريق عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

وترحب أوروغواي بآخر تقرير للأمين العام عن الحالة في كوت ديفوار (S/2017/89). ونلاحظ أن البلد ما برح يخطو خطوات واسعة من أجلتعزيز مؤسساته، وهو أمر أساسي لتحقيق السلام المستدام. وقبل كل شيء، نشيد بالتقدم المحرز من خلال الاستفتاء الدستوري والانتخابات التشريعية السلمية التي أُجريت مؤخرا، وكذلك نشيد بالتقدم المحرز في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز المصالحة الوطنية وتعزيز التعاون عبر الحدود من أجل مكافحة آفة الإرهاب.

قبل عام تقريبا، أنهى مجلس الأمن نظام الجزاءات المفروض عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤). ونعتقد أنه، حتى الآن، ما فتئت الحكومة تتصرف بحس من المسؤولة في نهجها ونشجعها على الاستمرار في جهودها. ونحن ندرك أنه لا يزال يتعين علينا أن

نقطع شوطا طويلا على طريق طويل أمامنا، ولكننا متأكدون من أن كوت ديفوار تسير الآن على الطريق الصحيح المفضي إلى السلام وسيادة القانون.

السيد أوكامورا (اليابان) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيدة عائشة مينداودو، على ما قدمته من معلومات مستكملة بشأن الحالة في كوت ديفوار، حيث تمت استعادة السلام والديمقراطية. كما أود أن أشكر وزير خارجية كوت ديفوار، السيد مارسيل أمون تانوه، على حضوره هنا اليوم.

(تكلم بالإنكليزية)

اسمحوا لي أن أدلي ببيان في الوقت الذي نستعرض فيه التقرير المرحلي النهائي للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2017/89). بعد ١٤ عاما، أوشكت عملية الأمم المتحدة أخيرا على نهايتها. كما لو أننا نقرأ الفصل الأخير في ملحمة طويلة، مع نهاية سعيدة بعد قصة مثيرة جدا. إن تلك العملية تمثل رواية فريدة في نوعها بشكل خاص. وفي حين أنه يجري نشر معظم عمليات حفظ السلام بعد أن تنشب أزمة ما في منطقة ما، شهدت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تصاعد العنف على الأرض وواجهت خطورة العودة إلى الحرب الأهلية أثناء نشرها.

لقد واجهت عملية الأمم المتحدة تحديات عديدة وتغلبت عليها، من قبيل: تنفيذ اتفاق السلام؛ ودعم العملية الانتخابية، بما في ذلك إيجاد إعداد قوائم الناخبين وإصدار بطاقات الهوية؛ ورفض الرئيس الذي كان في السلطة قبول الخسارة الانتخابية؛ والاضطلاع بولاية حماية المدنيين مع وجود قوتين عسكريتين متعارضتين؛ لدرجة وجدت بأنها هي نفسها أصبحت تحاصرها حالة قصوى. وفي الوقت الحاضر، ليست هذه الحالات مستغربة بالنسبة لنا.

تشكل عملية الأمم المتحدة دليلا إرشاديا للعديد من السيناريوهات الصعبة التي قد تواجهها عمليات حفظ السلام. وقد شهدتها كلها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وتعلمنا العديد من الدروس للمستقبل. وكانت أيضا رائدة في العديد من الابتكارات، بما في ذلك التعاون بين البعثات والتعاون مع بعثتي الأمم المتحدة في ليبريا وسيراليون. وقد تطور أيضا مفهوم قوة الرد السريع خلال نشر عملية الأمم المتحدة.

إني أتذكر اليوم الذي أعلن فيه المجلس الدستوري فوز لوران غباغبو. وفي ذلك الوقت، طلب الممثل الخاص للأمين العام تشوي يونغ – جين إلى سفراء البلدان الرئيسية التجمع في مكتبه. وكنت من بينهم. وقد أخبرنا بأنه لم يستطع التصديق على ذلك الإعلان غير أن بوسعه فقط التصديق على النتيجة التي صدرت عن اللجنة الانتخابية المستقلة في اليوم السابق الذي أعلن فيه فوز الحسن واتارا بالانتخابات. وقد أوضح تصميمه وطلب منا أن نؤيده تأييدا موحدا. وتلا ذلك حالة غير عادية. وكان هناك رئيسان للدولة، ورئيسان للوزراء، ووزيران للخارجية وقوتان عسكريتان. وقامت عملية الأمم المتحدة بتوفير الحماية للحسن واتارا، الذي كان رهن الحصار داخل الفندق. كذلك كان وزير الخارجية مارسيل أمون تانوه من بين الأشخاص المحاصرين. ثم أعلن الرئيس الذي كان في السلطة، السيد غباغبو، بأنه يجب على الأمم المتحدة أن تغادر. ثم رفضت الأمم المتحدة، ولكنها واجهت صعوبات كبيرة مع أنصار السيد غباغبو. وفي الواقع، استقر عدد من رصاصات طائشة في مقر عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

أود أن أشهد هنا على التفاني الشديد للممثل الخاص للأمين العام، تشوي يونغ – جن وموظفي عملية الأمم المتحدة. إذ على الرغم من المخاطر، تغلبوا على الصعوبات البالغة التي واجهتها البعثة. ولولا شجاعتهم، لما كان قد تم حسم الصراع، وما كان لنا أن نحقق السلام اليوم، وأنا شخصيا مدين بقدر كبير إلى دور عملية الأمم المتحدة في حماية المدنيين. وعندما تصاعد التوتر طيلة أشهر حتى بلغ مستوى العنف في الشوارع، كان الفضل في إنقاذي وإنقاذ

زملائي الدبلوماسيين للجهود البطولية والمهنية لعملية ليكورن الفرنسية وعملية الأمم المتحدة.

(تكلم بالفرنسية)

لا يسعني أن أختتم بياني من دون التشديد على الجهود الجريئة والحازمة التي بذلها الشعب الإيفواري، والمواطنون الذين ناضلوا من أجل إحلال السلام وبسط أركان الديمقراطية. وعندما اندلعت الصراعات المسلحة، نزل المواطنون إلى الشوارع مطالبين بحل سلمي للنزاع. ثم أطلقت قوات الأمن النار عليهم، ولقي العديد من الأشخاص حتفهم. وأتذكر اليوم الذي نزلت فيه النساء إلى الشوارع للمطالبة بالسلام. ولم تكن النساء مسلحة إلا بأوعية القلي والقدور. وحتى بعد أن قامت قوات الأمن بمهاجمتهن وتفريقهن، واصلن الضرب على أوعية القلي والقدور طوال الليل في منازلهن. إن الدور الحيوي الذي تضطلع به النساء في تعزيز السلم والأمن لا يمكن أن يكون أكثر وضوحا من ذلك.

في أعقاب الأزمة، استمرت الرواية بتعبئة دولية. نشيد بتفاني عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار خلال الفترة الانتقالية وحتى الآن. إن عملية الأمم المتحدة، وفريق الأمم المتحدة القُطري والسلطات الإيفوارية كلها تسعى لمواجهة التحديات الصعبة في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، بما في ذلك إصلاح قطاع الأمن والمصالحة الوطنية.

ويمكننا جميعا أن نرحب بإنجاز مهمة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بعد ست سنوات من الحرب الأهلية. وأنا مقتنع بأن مقصد الأمم المتحدة يتمثل في دعم تصميم وشجاعة الناس العاديين الذين يسعون إلى تحقيق السلام والديمقراطية. لقد أنجزت عملية الأمم المتحدة تلك المهمة وستبقى إلى الأبد في تاريخ عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): أود أن أرحب من خلالكم، سيدي الرئيس، بمعالي السيد مارسيل أمون – تانوه، وزير خارجية كوت ديفوار. إنه لمن دواعي السرور بحق أن يكون حاضرا معنا هنا اليوم في هذه الجلسة لمجلس الأمن.

وترحب دولة بوليفيا المتعددة القوميات بالإحاطة الإعلامية التي قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، السيدة عايشتو ميناودو. ونحن نهنئها على عملها الممتاز، ونهنئ أيضا جميع الأفراد المدنيين والعسكريين على تفانيهم من أجل السلام والاستقرار.

تود بوليفيا أن تثني على الجهود التي يبذلها شعب كوت ديفوار وحكومتها دعما للحوار الوطني وبناء السلام والوحدة السياسية. وتشمل الأمثلة الواضحة الانتخابات الرئاسية التي أجريت في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ والاستفتاء الدستوري والانتخابات التشريعية. ونؤكد من جديد على القرار ٢٢٨٤ (٢٠١٦)، الذي مدد – للمرة الأخيرة – ولاية العملية حتى ٣٠ حزيران/يونيه، باعتباره مؤشرا على التقدم الإيجابي الذي أحرزته حكومة كوت ديفوار.

إن جميع البلدان لديها مشاكل ويجب عليها مواجهتها. وفي حالة كوت ديفوار، وبطبيعة الحال، فإن شعب وحكومة كوت ديفوار، وفي احترام سيادة البلد واستقلاله وسلامته الإقليمية، هما من يجب عليهما مواجهة هذه المشاكل في إطار القيم الديمقراطية للسلام والتكامل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية كوت ديفوار.

السيد أمون تانوه (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): في البداية، بالنيابة عن رئيس جمهورية كوت ديفوار، فخامة السيد الحسن واتارا، وحكومة كوت ديفوار، أود أن أعرب عن أطيب تمنياتنا بالنجاح للوفد الأوكراني خلال رئاسته، وأن أشيد بجميع أعضاء المجلس على جهودهم الدؤوبة من أجل صون السلم والأمن الدوليين.

وأود أيضا أن أكرر تهاني الحكومة الإيفوارية للأمين العام أنطونيو غوتيريش على انتخابه المتميز على رأس منظمتنا.

كما أود أن أشيد بالممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة عايشتو مينداودو، على جودة إحاطتها الإعلامية والتقرير المقدم لينظر فيه المجلس (S/2017/89). ونود أيضا أن نهنئ ونشكر جميع موظفي عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على تفانيهم في سبيل قضية السلام في بلدنا. وقبل أربعة أشهر من إنهاء عملية الأمم المتحدة، أحيط علما باهتمام كبير، بالنيابة عن الحكومة الإيفوارية، بهذا التقرير الثامن والثلاثين للأمين العام، ونرحب بالتنفيذ الشامل للقرار ٢٢٨٤ (٢٠١٦)، الذي يمثل خريطة طريقنا. ومنذ اتخاذ ذلك القرار، شهد بلدنا تحولات كبيرة تجعل العودة النهائية للسلام ومسيرتنا صوب التنمية لا رجعة فيهما، على الرغم من التحولات والتقلبات المتأصلة في حياة الأمم والتي يمكن للمجلس مشاهدتها في جميع أنحاء العالم.

ومنذ جلستنا الأخيرة (انظر S/PV.7681)، ازداد ترسخ الظروف التي أدت إلى رفع نظام الجزاءات واتخاذ قرار سحب عملية الأمم المتحدة. ودشن البلد الجمهورية الثالثة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، عقب اعتماد الدستور الجديد في استفتاء في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. ودستور الجمهورية الثالثة يطوي الصفحة النهائية للأزمة التي واجهت بلدنا خلال العقد الماضي. فهو يعزز التماسك الوطني والاستقرار في البلد. ويوفر لكوت ديفوار مؤسسات ديمقراطية صلبة وموثوقة. ويتجلى ذلك في تعددية الجمعية الوطنية الأولى للجمهورية الثالثة، التي تتسم على وجه الخصوص بعودة المعارضة ووجود عدد كبير في البرلمان من الشخصيات المستقلة التي لا تنتمي إلى أحزاب سياسية.

إن كوت ديفوار بلد آمن وينعم بالسلام. وهذا الاستنتاج لا يمكن التشكيك فيه بفعل تمرد فئة صغيرة من قوات الجيش، استنادا إلى مطالب فئوية قديمة. ومع ذلك، فإنه فقد حفز الحكومة، ولا سيما من خلال التدريب وزيادة الانضباط، على التسريع في ما يلزم من إضفاء للطابع المهني على القوات المسلحة وقوات الأمن مع بدء نفاذ قانون البرمجة العسكرية وقوات الأمن الداخلي. والقرارات الأولى المتخذة في هذا الإطار، والتي تشمل تعيين قادة جدد على جميع المستويات في قواتنا المسلحة وقوات الأمن، فضلا عن تحسين ظروف المعيشة والعمل لجنودنا، ستغير حياتهم اليومية وقدراتهم على نحو دائم. إن رئيس الجمهورية، الذي يدرك تماما هذه الأحداث، يعمل يوميا لحل أسبابها الجذرية. كما تضع هذه التدابير اللمسات الأخيرة على عملية الإصلاح الطموحة للقطاع الأمني، وتوطد إنجازات عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي نفذها بلدنا بشجاعة في زمن قياسي والتي قدمنا لها أكثر من ٧٠ في المائة من التمويل.

إن كوت ديفوار تعتلي موجة من التفاؤل الذي لا ينضب. فقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على مدى السنوات الخمس الماضية ٩ في المائة في المتوسط سنويا، ولا يزال المبلغ التراكمي للاستثمار المباشر الأجنبي مرتفعا – وهو شهادة بليغة على الثقة المتجددة لشركائنا في بلدنا. وتسعى الحكومة الآن، من خلال سياسة التنمية الشاملة للجميع، لإعادة توزيع ثمار هذا النمو على الإيفواريين، ولا سيما الفئات الأكثر حرمانا، مع مراعاة جميع متطلبات التنمية.

ولا ينبغي لسحب عملية الأمم المتحدة المقبل أن ينهي تعاوننا. بل على العكس، إنه ينبغي أن يتيح لنا المجال لتأطير عملنا الجماعي في سياق مكافحة التحديات الإقليمية والعالمية. ويشمل ذلك الإرهاب، الذي ضرب بلدي في آذار/مارس ٢٠١٦، عقب ضربات أخرى كثيرة، والذي يشكل تهديدا رئيسيا للسلام والأمن في منطقتنا وخارجها. وعلى الرغم من ذلك، فإن الهجوم الإرهابي الذي وقع في غراند باسام قد مكّن بلدي من إبراز القدرة الكبيرة لقواته على التصدي للتهديدات من هذا القبيل بصورة متناسبة.

ولذلك، فإننا نرحب بنشر الكتيبة السنغالية للرد السريع ضمن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، والتي خدمت لفترة طويلة في بلدنا، والتي

ستكون قدراتها، إلى جانب قدرات جميع القوات الأخرى، حاسمة ضد الجماعات الإرهابية التي تزعزع استقرار مالي وتمارس ضغوطا كبيرة في مجال الأمن على بلدنا وجميع البلدان المجاورة لمالي. ولدي ثقة في قدرتنا على المضي قدما في منع التهديدات الإرهابية وتعزيز قدرة دولنا على الاستجابة، إذا بقينا موحدين.

إن البلدان الممثلة هنا والمجتمع الدولي بأسره قد بذلت الكثير من أجل السلام والتعمير في كوت ديفوار. وحان الوقت لأن تخدم كوت ديفوار قضية السلام في كل مكان. ويود بلدنا زيادة مشاركته في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام؛ وفي هذا الصدد، فإنه يعول على دعم إدارة عمليات حفظ السلام من أجل تعزيز قدرة قواته في هذا المجال. وبالفعل، ستكون لدينا قريبا كتيبة قابلة للنشر والمشاركة في عمليات الأمم المتحدة، بمساعدة من شركائنا الاستراتيجيين الرئيسيين.

وبالإضافة إلى ذلك، وفي ضوء خبرة كوت ديفوار في إدارة الأزمات وفلسفة الحوار والسلام – والتي ما فتئت تدعم عملها داخل كوت ديفوار وفي جميع أنحاء العالم – تطلب الحكومة الإيفوارية من أعضاء مجلس الأمن وجميع الدول الأعضاء دعم ترشحها لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ في الانتخابات المقرر إجراؤها في حزيران/يونيه ٢٠١٧. وكما يعلم الحاضرون، فإن ترشحنا يحظى بتأييد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي.

ويجسد ترشحنا لعضوية المجلس القيم التي تكمن في صميم أعمال مجلس الأمن وأعمال منظمتنا في وقت لا بد لعالمنا أن يبدي المزيد من التضامن والتفاهم المتبادل في مواجهة التهديدات الجديدة.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ مجلس الأمن على الصمود الذي أظهره في إدارة الأزمة في غامبيا وعلى الدعم الحاسم الذي قدمه للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. فقد مكن هذا من دعم الاختيار الحر لشعب غامبيا في انتخاب الرئيس أداما بارو. وأثبتت إدارة هذه الحالة أن علينا نحن – الأمم المتحدة والجماعات الاقتصادية الإقليمية والاتحاد الأفريقي – أن نعمل معا من أجل كفالة أن تسود في كل مكان الديمقراطية وتطلعات الشعوب في اختيار قادتهم بحرية.

وستظل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إحدى قصص النجاح – إنجازا هائلا ستلهم دروسه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والتزام منظمتنا بتحقيق السلام في جميع أرجا العالم. إن البلد الذي ستغادره عملية الأمم المتحدة في حزيران/يونيه بلد يقف على قدميه – دولة مزدهرة. فهو أكبر اقتصاد فيما بين البلدان الناطقة بالفرنسية في غرب أفريقيا وأحد أكبر الاقتصادات في المنطقة. وسيحدد مصير البلد الشعب الإيفواري. إن رؤية رئيس الجمهورية، التي كلفني بنقلها، رؤية واضحة. وبصفته ضامنا للمؤسسات في بلدنا، فإنه سيواصل العمل بلا كلل لكفالة بناء دولة حديثة وموحدة وقوية، يقودها إيفواريون مفعمون بالحيوية ومدركون لتأثير أعمالهم على التقدم الذي تحرزه دولتهم.

وفي الختام، وبالنيابة عن الشعب الإيفواري والحكومة الإيفوارية، أود أن أكرر مرة أخرى لأعضاء مجلس الأمن ولمنظومة الأمم المتحدة بأسرها خالص شكري وعميق امتناني على التضحيات الهائلة التي قدمت من أجل بلدي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشاتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٠.